



شركة العين الأهلية للتأمين

Al Ain Ahlia Insurance Company

المواد المطلوب تعديلها حسبما مبين في اللون الأحمر

ملاحظات المصرف المركزي	السند القانوني	سبب التعديل	النص المقترح مع اظهار التعديلات المقترحة	النص الأصلي
6.1 إضافة الجهات التنظيمية الأخرى حذف البند 6.2	التوافق مع قرار مجلس إدارة المصرف المركزي (هيئة التأمين سابقاً) رقم 23 لسنة 2019 بشأن تنظيم أعمال إعادة التأمين.	التوافق مع أحكام المرسوم الاتحادي بقانون رقم 48 لعام 2023	<p>النص المقترح مع اظهار التعديلات المقترحة</p> <p>مادة (2) غرض الشركة هو القيام بعمليات التأمين الآتي ببيانها : 1. <u>التأمين على الحياة</u> : ويشمل جميع عمليات التأمين التي تتعلق بالحياة والأخطار التي تطرأ عليها كالعجز والشيخوخة. 2. <u>الادخار وتكوين الأموال</u> : ويشمل عمليات التأمين التي تقوم على إصدار وثائق أو سندات أو شهادات أو غير ذلك تلتزم بموجبها الشركة بأداء مبلغ معين أو جملة مبالغ في تاريخ مقبل ، مقابل قسط أو أقساط دورية. 3. <u>التأمين من الحريق والتأمينات التي تلحق به عادة</u> : ويشمل على الأخص التأمين من الأضرار الناتجة عن الحريق والانفجارات والظواهر الطبيعية والاضطرابات بمختلف أنواعها كالحرب والأخطار المشابهة لها. 4. <u>التأمين من أخطار النقل البري والبحري والجوي</u> : ويشمل التأمين على السفن والطائرات أو على آلتها ومهماتهما والتأمين على البضائع والمنقولات وأجور الشحن ، وكذلك التأمين على كل ما يتعلق بالسفن والطائرات من حيث الأخطار التي تنشأ عن بنائها أو صنعها أو استخدامها أو إصلاحها أو رسوها بما في ذلك الأضرار التي تصيب الغير ، وغير ذلك مما يدخل عادة في التأمين ضد أخطار النقل البري والبحري والجوي. 5. <u>التأمين من الحوادث والمسؤولية</u> : ويشمل عمليات التأمين من المسؤولية الناشئة عن الحوادث الشخصية والمرض وإصابات العمل وحوادث السير ووسائل النقل بما في ذلك تأمين السيارات والتأمينات التي تلحق به عادة ، كما يشمل التأمين من السرقة وخيانة الأمانة وضياع الأشياء المسروقة والتأمين من الأخطار المتعلقة بالأعمال الزراعية والصناعية والأخطار التي تتعرض لها</p>	<p>مادة (2) غرض الشركة هو القيام بعمليات التأمين الآتي ببيانها : 1. <u>التأمين على الحياة</u> : ويشمل جميع عمليات التأمين التي تتعلق بالحياة والأخطار التي تطرأ عليها كالعجز والشيخوخة. 2. <u>الادخار وتكوين الأموال</u> : ويشمل عمليات التأمين التي تقوم على إصدار وثائق أو سندات أو شهادات أو غير ذلك تلتزم بموجبها الشركة بأداء مبلغ معين أو جملة مبالغ في تاريخ مقبل ، مقابل قسط أو أقساط دورية. 3. <u>التأمين من الحريق والتأمينات التي تلحق به عادة</u> : ويشمل على الأخص التأمين من الأضرار الناتجة عن الحريق والانفجارات والظواهر الطبيعية والاضطرابات بمختلف أنواعها كالحرب والأخطار المشابهة لها. 4. <u>التأمين من أخطار النقل البري والبحري والجوي</u> : ويشمل التأمين على السفن والطائرات أو على آلتها ومهماتهما والتأمين على البضائع والمنقولات وأجور الشحن ، وكذلك التأمين على كل ما يتعلق بالسفن والطائرات من حيث الأخطار التي تنشأ عن بنائها أو صنعها أو استخدامها أو إصلاحها أو رسوها بما في ذلك الأضرار التي تصيب الغير ، وغير ذلك مما يدخل عادة في التأمين ضد أخطار النقل البري والبحري والجوي. 5. <u>التأمين من الحوادث والمسؤولية</u> : ويشمل عمليات التأمين من المسؤولية الناشئة عن الحوادث الشخصية والمرض وإصابات العمل وحوادث السير ووسائل النقل بما في ذلك تأمين السيارات والتأمينات التي تلحق به عادة ، كما يشمل التأمين من السرقة وخيانة الأمانة وضياع الأشياء المسروقة</p>



شركة العين الأهلية للتأمين

Al Ain Ahlia Insurance Company

	<p>تم إضافة الجهات التنظيمية الأخرى إلى 6.1.</p> <p>تم حذف الفقرة 6.2 حسب ملاحظات المصرف المركزي الموقر</p>	<p>للشركة تأسيس و/أو الانضمام و/أو التعامل في مجتمعات التأمين أو إعادة التأمين التي تأسس داخل الدولة أو خارجها ، وللشركة أيضاً القيام بأعمال إعادة التأمين على عمليات التأمين المباشر وغير مباشر التي تعقدها الشركة داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والجهات التنظيمية الأخرى.</p> <p>وللشركة أن تستثمر وتتصرف بأموالها وتنميها بكافة الوسائل التي يقرها مجلس الإدارة مناسبة ومنها على سبيل المثال تملك أو تأجير أو استئجار أو بيع العقارات والمنقولات والأوراق المالية وتأسيس الشركات والمساهمة في المشروعات وإبرام العقود والمعاملات اللازمة والمناسبة بتحقيق منفعة الشركة ، كما لها أن تسهم في الشركات أو الهيئات أو المؤسسات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها داخل الدولة أو خارجها ، ولها أن تلحقها بها أو تدمجها فيها أو تشتريها.</p> <p>7. في جميع الأحوال تلتزم الشركة باستثمار الأصول المطلوبة لتغطية المخصصات الفنية داخل الدولة.</p>	<p>والتأمين من الأخطار المتعلقة بالأعمال الزراعية والصناعية والأخطار التي تتعرض لها الحيوانات ، وغير ذلك مما يدخل عادة في التأمين ضد الحوادث والمسؤولية.</p> <p>6. إعادة التأمين</p> <p>إعادة التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر التي تعقدها الشركة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتكون إعادة التأمين وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة.</p> <p>وللشركة أن تستثمر وتتصرف بأموالها وتنميها بكافة الوسائل التي يقرها مجلس الإدارة مناسبة ومنها على سبيل المثال تملك أو تأجير أو استئجار أو بيع العقارات والمنقولات والأوراق المالية وتأسيس الشركات والمساهمة في المشروعات وإبرام العقود والمعاملات اللازمة والمناسبة بتحقيق منفعة الشركة ، كما لها أن تسهم في الشركات أو الهيئات أو المؤسسات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها داخل الدولة أو خارجها ، ولها أن تلحقها بها أو تدمجها فيها أو تشتريها.</p> <p>في جميع الأحوال تلتزم الشركة باستثمار الأصول المطلوبة لتغطية المخصصات الفنية داخل الدولة.</p>	<p>6. إعادة التأمين</p> <p>إعادة التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر التي تعقدها الشركة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتكون إعادة التأمين وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة.</p> <p>وللشركة أن تستثمر وتتصرف بأموالها وتنميها بكافة الوسائل التي يقرها مجلس الإدارة مناسبة ومنها على سبيل المثال تملك أو تأجير أو استئجار أو بيع العقارات والمنقولات والأوراق المالية وتأسيس الشركات والمساهمة في المشروعات وإبرام العقود والمعاملات اللازمة والمناسبة بتحقيق منفعة الشركة ، كما لها أن تسهم في الشركات أو الهيئات أو المؤسسات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها داخل الدولة أو خارجها ، ولها أن تلحقها بها أو تدمجها فيها أو تشتريها.</p> <p>في جميع الأحوال تلتزم الشركة باستثمار الأصول المطلوبة لتغطية المخصصات الفنية داخل الدولة.</p>
	<p>المرسوم بقانون اتحادي رقم 48 لعام 2023 بشأن تنظيم أعمال التأمين حيث أن المصرف المركزي هو الجهة المنظمة لأعمال شركات التأمين في الدولة.</p>	<p>تعديل للتوافق مع إشراف المصرف المركزي</p>	<p>مادة (12)</p> <p>على المؤسسين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إغلاق باب الاكتتاب أن يقدموا إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بياناً بعدد الأسهم المكتتب فيها وأسماء المكتتبين ومحال إقامتهم.</p>	<p>مادة (12)</p> <p>على المؤسسين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إغلاق باب الاكتتاب أن يقدموا إلى وزير الاقتصاد والتجارة بياناً بعدد الأسهم المكتتب فيها وأسماء المكتتبين ومحال إقامتهم.</p>